

المعاصر ، من حيث المظهر ، على الأقل ، إلا أنه يفوق هذا الأخير ،  
من حيث الجوهر ، والأثر التربوي ، فالحد في الإسلام ، فيه عقوبة  
جسدية مادية واجتماعية معنوية ، وفيه مشاركة اجتماعية وجدانية ضد  
الإجرام ، تنبع من خوف المجتمع من غضب الله ، بل تصدر عن غضب  
المجتمع من كل ما يغضب الله ، ولتربية هذا الوجدان الاجتماعي ضد  
الجريمة والإجرام أمر القرآن بإعلان العقوبة ، وبأن يشاهد إيقاعها  
على المجرم طائفة من المجتمع المسلم ، ولم يقبل الإسلام بالبدل المالي ،  
عوضاً عن أي عقوبة نص القرآن أو الحديث على مقبدارها ، من هذه  
الحدود . بل ترك مبدأ العقوبة المالية للتكفير عن بعض الذنوب  
والمخالفات الدينية والشخصية التي قد تقع بين العبد وربّه ، أو بين  
الزوج وزوجه ، دون أن تصل إلى حد الكبائر على الأغلب ، ودون  
أن يتعدى أثرها إلى حقوق الغير أو المجتمع ، في حالة الخطأ ، وجعل  
هذه الضريبة المالية تصرف على فقراء المجتمع ، ويقبلها الله ، تطهيراً  
لنفس المذنب ، فالدولة لا تقبل من أي مجرم بدلاً مالياً . والعقوبة في  
الإسلام لا تقبوم بالمال ، فليس في الإسلام تخيير بين تنفيذ ( حدّ )  
ودفع مبلغ من المال ، لما للحد من أهمية وضرورة وقدسيّة .

وقد ظهر هذا الضابط في بحث عدد من الكبائر ، أورد فيها  
البندهي آيات أو أحاديث واضحة الدلالة على إيقاع العقوبة التي  
خصصها الشرع لمرتكب تلك الكبيرة ، كقوله في آخر الكبيرة الأولى